ملف عن
دول عدم الانحياز والقضية الفلسطينية

اولا : مقدمة :

كان لقاء بريوني عام ١٩٥٥ هو التعبير الاول عن ظهور كتلة دولية معادية للاستعمار ، والخطوة الاولى لتبلور فكرة عدم الانحياز . وعدم الانحياز كان في جوهره موقفا سياسيا في العلاقات الدولية يرفض الاستقطاب المطلق في العالم ويرفض الاحلاف العسكرية ، ويعتقد ان الاستقلال الوطني وحرية الاختيار لكل دولة هو الوضع الطبيعي للامور .

ولا شك في أن هذه الدول حين تتخذ موقفا يرفض ان يكون الحق للقوة ، فهي انما تحاول حماية نفسها عن طريق ايجاد عالم اكثر امنا بالنسبة لها، خصوصا وان تجمع دول عدم الانحياز جاء في أوج المواجهة الحادة بين المعسكرين الدوليين. **فمكافحة الاستعمار ، وتشجيع استقلال الدول المستعمرة، والفصل بين المعسكرين وكسر منطق الحرب الباردة ، وابعاد شبح حرب عالمية ثالثة ،** تنعكس في الشروط الخاصة بالانضمام الى دول عدم الانحياز . وقد تحددت هذه الشروط في مؤتمر تحضيري عقد عام ١٩٦١ في القاهرة تمهيدا للمؤتمر الاول لدول عدم الانحياز ، وكانت مهمته تحدد الشروط التي يحق للدول استنادا اليها ان تشترك في المؤتمر الاول وتدخل في دائرة الدول غير المنحازة . هذه الشروط هي :

١ ــ اتباع سياسة مستقلة تقوم على اساس التعايش السلمي .

٢ ــ عدم الاشتراك في اي تحالف عسكري جماعي.

٣ ــ تاييد الحركات التحررية الاستقلالية .

٤ ــ عدم الاشتراك في أي تحالف عسكري ثنائي مع الدول الكبرى وعدم السماح بوجود قواعد عسكرية اجنبية في اراضيها .

بين مؤتمر القمة الاول لدول عدم الانحياز الذي عقد في العام ١٩٦١ والمؤتمر الرابع الذي سيعقد في شهر ايلول (سبتمبر) من هذا العام ، حدثت تطورات عديدة، خاصة في الساحة الدولية،سيكون لها ولا شك أثر على اتجاهات المؤتمر القادم .

فالاستعمار بشكله التقليدي المباشر ، على الاقل، انحسر الى حد كبير ، وازدادت درجة استقلال الدول الصغرى والمتوسطة ، واتجهت الدول الكبرى لانهاء الحرب الباردة في اوربا ، وحدث تقارب بين المعسكرين ، وضعف التماسك الذي كان قائما داخل كل من المعسكرين وظهرت شقوق داخل كل منهما .

ولقد انعكست هذه التطورات ، وخاصة جو التهدئة العالمي ، على مؤتمر وزراء خارجية دول عدم الانحياز الذي عقد في جورجتاون عام ١٩٧٢ . فظهر ان هذه الدول تشعر وتخشى ان يؤدي التفاهم وحل المشاكل بين الكبار الى اهمال قضايا الاقتصاد والتنمية للدول الصغيرة ، ولوحظ في هذا المؤتمر ان هم الدول اقتصادي بالدرجة الاولى .

وظهر في المؤتمر اتجاهان من الاراء حول الاتجاه العام لدول عدم الانحياز ودورها . أ ــ الاتجاه الاول يقول بأن مبدأ عدم الانحياز لا زال كما هو ، والمشكلة في التطبيق ، والمطلوب تنشيط دور دول عدم الانحياز . ب ــ اما الاتجاه الثاني فيقول بضرورة اعادة تقييم شاملة لدور هذه الدول في ضوء الواقع الجديد ، والتركيز على القضايا الاقتصادية والتجارية ، ومحاولة متابعة اثار التقارب بين الاقطاب والذي يقلب ، في نظرهم ، طريقة تطبيق مبدأ عدم الانحياز بأسره من عالم واقع وسط قطبين متناحرين ، الى عالم واقع وسط عالم يحكمه قطبان في طريقهما الى تعاون اوثق .

ليس لدول عدم الانحياز اطار تنظيمي معين تلتقي